وجها لوجه مع الإنتاجية

متجر للبقالة في شينشيروس، بيرو.

إدواردو لورا، وكارمن باجيس
Eduardo Lora and Carmen Pagés

عدم كفاءة الإنتاج وليس نقص الاستثمارات هو ما يكبح مستويات الدخل في أمريكا اللاتينية.

كانت معظم بلدان أمريكا اللاتينية أكثر صمودا أمام الأزمة المالية العالمية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ففي عام ٢٠١٠، حققت أمريكا اللاتينية نموا متميزا في دخل الفرد تجاوز معدله المتوسط ٤٪، مع تفوق بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وبيرو بمعدلات بلغت أكثر من ٥٪. لكن المتوقع أن ينخفض نمو دخل الفرد مسجلا ٢ أو ٣٪ سنويا على أكثر تقدير. ولا بأس من الحفاظ على النمو بهذا المعدل، لكنه لن يسمح للمنطقة بأن تلحق بالاقتصادات المتقدمة سريعا – كما فعلت الاقتصادات سريعة النمو مثل اليابان وكوريا أو كما تفعل الصين حاليا.

وإضافة إلى ذلك، أدت تركة النمو الضعيف بالفعل إلى زيادة الفجوة بين أمريكا اللاتينية والعالم المتقدم خلال السنوات الخمسين الماضية. فقد كان دخل الفرد في متوسط بلدان أمريكا اللاتينية ربع الدخل المسجل في الولايات المتحدة منذ نصف قرن مضى، بينما يبلغ السدس حاليا.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لزيادة الاستثمارات في المنطقة، فإن هذا ليس هو السبب الرئيسي لنموها المتعثر. ذلك أن أخطر مشكلة تواجه أمريكا اللاتينية هي بطء نمو الإنتاجية أو، بتعبير أدق، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج– وهي نسبة السلع والخدمات الكلية التي ينتجها اقتصاد ما إلى عوامل الإنتاج – مثل رأس المال والعمل والمهارات البشرية (انظر الشكل ١).

الاهتمام بالإنتاجية

إن ثمن عدم الاهتمام بالإنتاجية باهظ. فلو كانت أمريكا اللاتينية قد حققت نموا في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كالذي حققته الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٠، لكان متوسط دخل الفرد فيها قد أصبح الآن أعلى مما هو عليه بنسبة ٥٤٪ ـ ولظل دخل الفرد النسبي ربع المتوسط في الولايات المتحدة. (يشيع استخدام الولايات المتحدة كمقياس نظرا لاقتصادها المتنوع ومكانتها القيادية في ترتيب الدخل العالمي منذ أوائل القرن العشرين).

كذلك يُلاحظ أن تشيلي وكوستاريكا هما أفضل اقتصادين في المنطقة من حيث استخدام الموارد، ومع ذلك فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فيهما تبلغ حوالي ٧٥٪ من المستوى المحقق في الولايات المتحدة. وإذا حققت بلدان المنطقة نفس الكفاية الإنتاجية المحققة في الولايات المتحدة، فسوف يتضاعف متوسط دخل الفرد فيها. وإضافة لذلك، فإن زيادة الإنتاجية تزيد حوافز الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، مما يعجل بتقارب الدخل مع الاقتصادات المتقدمة.

ويمثل تسريع نمو الإنتاجية عملية معقدة تتطلب أكثر من مجرد دعم الابتكار والتطور التكنولوجي. وغالبا ما تكون الإنتاجية المنخفضة نتيجة غير مقصودة لعدد كبير من إخفاقات السوق والسياسات السيئة، وهو الأمر الاكثر شيوعا في الاقتصادات النامية في معظم الحالات ـ بما في ذلك الاقتصادات النامية في أمريكا اللاتينية. وتؤدي هذه

العيوب إلى إضعاف حوافز الابتكار، وتثبيط المنافسة، ومنع نمو الشركات ذات الكفاءة، ودعم استمرارية الشركات الأقل إنتاجية وزيادة توسعها. وتستطيع البلدان النامية تحسين كفاءة اقتصاداتها بعدة طرق، منها تشجيع المنافسة، وتعميق أسواق الائتمان، وتحسين السياسات الضريبية والاجتماعية.

أكثر من مجرد مشكلة صناعية

غالبا ما يركز تحليل الإنتاجية والتنافسية على القطاع الصناعي وحده، مغفلا الصورة الشاملة.

وقد كان القطاع الأفضل أداء في معظم بلدان المنطقة هو القطاع الزراعي، الذي كان يستوعب ٤٠٪ من العمالة في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٠. وعلى خلاف ما حدث في القطاعات الأخرى، شهدت إنتاجية العمل (وهي مُدخل الإنتاج الوحيد الذي تتوافر لنا بيانات عنه على المستوى القطاعي) زيادة مطردة على مدار الأعوام الخمسين الماضية، بمعدلات بلغت ٢٪ سنويا أو أكثر. ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع أداء القطاع الصناعي، وخاصة قطاع الخدمات، حيث تهاوت إنتاجية العمل خلال الثمانينات وظلت دون تغيير طوال عقدين كاملين (انظر الشكل ٢).

وعادة ما يكون هناك ارتباط بين التصنيع والازدهار، وذلك لسبب قوي هو أن البلدان المتقدمة أصبحت غنية بعد أن أدت الثورة الصناعية إلى نقل العمال من الزراعة والحرف التقليدية إلى قطاعات الصناعات التحويلية الأكثر إنتاجية.

وقد حاولت بلدان أمريكا اللاتينية اتباع هذا المسار نحو الازدهار خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولكنها لم تحقق إلا نجاحا جزئيا. فبسبب التعريفات الجمركية المرتفعة، استمر تركيز الشركات على الأسواق المحلية التي كانت في معظم الحالات أصغر من أن تشجع المنافسة. وبصفة عامة، لم تكن محاولات النهوض بالسياسات الصناعية والصادرات كافية لاستيعاب العدد المتنامي من العمال الذين يهاجرون إلى المدن. وبدلا من ذلك، دخل أولئك العمال قطاع الخدمات الذي يستخدم اليوم أكثر من ٦٠٪ من القوى العاملة. وقد قفزت اقتصادات أمريكا اللاتينية متجاوزة النمط التاريخي بأن أصبحت اقتصادات خدمية في منتصف الطريق بين الفقر والازدهار.

الشكل ١

تأخر في الإنتاجية وتأخر في الدخل

منذ عام ١٩٦٠، ظل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أقل بكثير في أمريكا اللاتينية منه في الولايات المتحدة، وهو يعزى إليه معظم الانخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالولايات المتحدة.
(النسبة، ١٩٦٠=١)

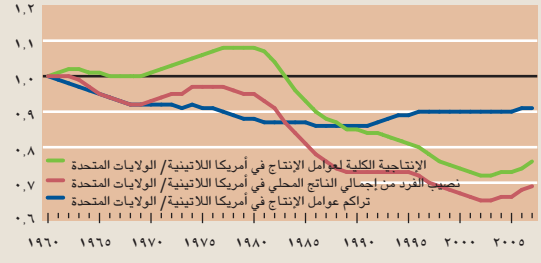

المصدر: دراسة Pagés (2010) استنادا إلى دراسة Daude and Fernandez-Arias (2010).

ملاحظة: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تمثل نسبة السلع والخدمات الكلية التي ينتجها الاقتصاد المعني إلى عوامل الإنتاج ـ مثل رأس المال والعمل والمهارات البشرية – المستخدمة في تحقيق الناتج. ويمثل تراكم عوامل الإنتاج في الأساس نمو رصيد المُدخلات مثل رأس المال والعمالة والمهارات.

ونظرا لأن قطاعات الصناعة التحويلية في أمريكا اللاتينية تستخدم بالكاد ٢٠٪ من القوة العاملة، فإن حل مشكلات القدرة التنافسية الصناعية أو التأخر التكنولوجي في هذا القطاع لن تحقق سوى النذر القليل من المطلوب للتغلب على هذا التأخر. وبزيادة نمو إنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية ليصل إلى المستويات المحققة في آسيا، يمكن أن يرتفع نمو إنتاجية العمالة الكلي من ١,٥٪ إلى ١,٨٪ سنويا. وفي المقابل، يمكن أن يزداد نمو الإنتاجية الكلي بأكثر من الضعف ليصل إلى ٣,١٪ سنويا إذا أصبح نمو إنتاجية قطاع الخدمات في أمريكا اللاتينية مماثلا لنمو الإنتاجية في شرق آسيا. ومن شأن هذا أن يقطع شوطا طويلا نحو سد فجوة إنتاجية العمالة في قطاع الخدمات والتي تبلغ ٨٥٪ من النسبة المسجلة في الولايات المتحدة ـ وهو أكثر بكثير من الفجوة البالغة ٦١٪ في قطاع الصناعة التحويلية.

عدد مفرط من الشركات الصغيرة

من المعتاد أن يكون عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة أكبر من عدد الشركات الكبيرة في كل بلد، لكن أمريكا اللاتينية تتسم بعدد مفرط من الشركات بالغة الصغر. ففي الولايات المتحدة مثلا، يبلغ عدد العمال ١٠ أو أقل في ٥٤٪ من مجموع الشركات. لكن عدد الشركات الصغيرة أكبر بكثير في أمريكا اللاتينية، حيث يبلغ عدد العمال ١٠ أو أقل في ٨٤٪ من الشركات في الأرجنتين، وفي أكثر من ٩٠٪ منها في المكسيك وبوليفيا.

والملاحظ أن الإنتاجية المنخفضة أكثر شيوعا بين الشركات الأصغر حجما. ففي المكسيك، يبلغ ما تحتاجه الشركات الصناعية من موارد رأس المال والعمالة لكل وحدة إنتاج في أدنى ١٠٪ من شرائح توزيع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أربعة أمثال ما تحتاجه الشركات في أعلى ١٠٪ من شرائح هذا التوزيع. وهذه الفجوات أكبر بكثير منها في الولايات المتحدة أو الصين. وليست المكسيك حالة فريدة في أمريكا اللاتينية. ففي بلدان مختلفة كالسلفادور وأورغواي، توجد فجوات كبيرة في الإنتاجية بالمعايير العالمية.

وليس حجم الشركة إلا سبب واحد من أسباب سوء توزيع الموارد في المنطقة. فالتقديرات تشير إلى إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لو تم توزيع رأس المال المادي والبشري بطريقة تسمح للشركات الأكثر إنتاجية بأن تنمو وللشركات الأقل إنتاجية بأن تنكمش أو تختفي. ولو انتقلت الموارد من الشركات الأقل إنتاجية إلى الشركات الأكثر إنتاجية لاستطاعت المكسيك مضاعفة إنتاجها الصناعي، علما بأن المكسب الذي يمكن أن يتحقق

الشكل ٢

الانطلاق من الزراعة

الزراعة وحدها هي التي حققت فيها أمريكا اللاتينية مستوى إيجابيا في إنتاجية العمالة مقارنة ببقية العالم.
(إنتاجية العمالة، متوسط النمو السنوي، ٪)

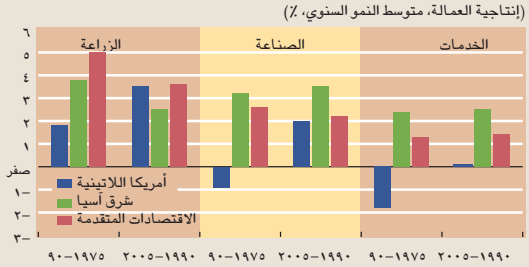

المصدر: دراسة Pagés (2010) (٢٠١٠) استنادا إلى دراسة Timmer and de Vries (2007).
ملاحظة: إنتاجية العمالة تمثل مساهمة كل عامل في الناتج.

في متوسط البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية حوالي ٦٠٪ (تقديرات تستند إلى دراسة Hsieh and Klenow, 2009).

ويبدو أن القطاعات غير قطاعات الصناعة التحويلية يمكن أن تحقق تحسنا أكبر في الإنتاجية عن طريق إعادة توزيع الموارد. ففي قطاع تجارة التجزئة، يمكن تحقيق زيادة ضخمة في الإنتاجية؛ إذ أن الملايين من مواطني أمريكا اللاتينية لجأوا إلى ذلك القطاع نظرا لصعوبة الحصول على وظائف أفضل في القطاع الصناعي وقطاعات الخدمات الحديثة، مثل المرافق العامة والخدمات المالية. ففي المكسيك والبرازيل، يمكن رفع إنتاجية العمالة في تجارة التجزئة من ١٥٪ إلى ٤٥٪ من إنتاجية العمالة في نفس القطاع في الولايات المتحدة، إذا أعيد توزيع رأس المال والعمالة من الشركات الأقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية. ويمكن تحقيق مكاسب مماثلة في كثير من صناعات الخدمات الأخرى.

الشركات التي ترتكز على آفاق إيجابية للغاية من حيث تحقيق الأرباح هي وحدها التي تجد أن التوسع بما يتجاوز مستوى معينا ينطوي على كسب يستحق العناء.

وينشأ سوء توزيع الموارد عن مجموعة كبيرة من إخفاقات السوق والسياسة تتسبب في حالة من عدم تكافؤ الفرص بين الشركات. ويؤدي هذا إلى تخفيض الإنتاجية؛ لأنه يمنح حصة مبالغا فيها من السوق للشركات منخفضة الإنتاجية، بينما يحد من نمو الشركات الأكثر إنتاجية – وهو السبب وراء إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة من خلال إعادة توزيع الموارد.

وليس هناك قطاع يتضح فيه هذا الوضع مثل قطاع الخدمات، حيث النمط المعتاد هو الشركات الصغيرة غير الرسمية – أي غير المسجلة، والتي لا تدفع ضرائب، ولا تلتزم بأي تنظيمات للحكومة. فالسياسات التي تتساهل مع التهرب من الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي يمكن أن تعوض الإنتاجية الأدنى للشركات غير الرسمية، فتسمح لها بالاستمرار في سوق العمل وامتصاص الموارد التي كان يمكن للشركات الرسمية أن تستخدمها بصورة أكثر إنتاجية.

ويجب أن تواجه اقتصادات أمريكا اللاتينية انخفاض الإنتاجية في قطاع الخدمات. ففرص النمو قليلة في القطاعات الصناعية في المنطقة – ليس فقط لأن الصين في سبيلها إلى أن تصبح مصدر الإنتاج للعالم كله، وإنما أيضا لأن تدفقات رأس المال الوافدة تؤدي إلى رفع قيمة العملة، مما يحد من قدرة تلك القطاعات على المنافسة. وما دام النمو مستمرا بوتيرة سريعة في الصين – والاقتصادات الصاعدة الكبيرة الأخرى التي تمتلك موارد طبيعية أقل من موارد أمريكا اللاتينية – فلا بد أن يتوسع قطاعا الزراعة والمواد الخام. بيد أن ذلك لن يكفي وحده لتوليد الوظائف بالعدد والأنواع المطلوبين لمواصلة الحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة لسكان أمريكا اللاتينية. ويمثل تحسين إنتاجية قطاع الخدمات الأسلوب الأكثر فعالية لبلوغ هذا الهدف، وذلك لسببين. الأول هو أن قطاع الخدمات يستوعب معظم العمالة، والثاني هو أن زيادة القدرة التنافسية الصناعية تتطلب إنتاجية أفضل في القطاعات الخدمية مثل قطاع اللوجيستيات والنقل والتوزيع والاتصالات.

وقد ساهمت كثرة عيوب السياسات في تدني مستويات الإنتاجية والنمو في أمريكا اللاتينية. فسياسات التجارة والنقل والابتكار والصناعة، وكذلك برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، كلها تؤثر على الإنتاجية (راجع دراسة Pagés, 2010). لكن السياسات المالية والضريبية تستحق اهتماما خاصا، بسبب تأثيرها الكبير على إنتاجية الشركات وعلى قدرة الشركات الإنتاجية بمختلف أحجامها على الركود أو النمو.

الإنتاجية تحتاج إلى الائتمان

أصلحت النظم المالية في أمريكا اللاتينية كثيرا من مظاهر عدم الكفاءة التي كانت تشوبها والتي نشأت عن فرط تدخل الحكومات، وسوء قواعدها التنظيمية، وإهمالها للإشراف. ومما يبرهن على هذه التحسينات أن بنوك أمريكا اللاتينية تمكنت من اجتياز الأزمة المالية العالمية دون أن يمسها أذى نسبيا. ولكن بالمقاييس الدولية، لا تزال نظم الائتمان في أمريكا اللاتينية صغيرة ولا تقدم سوى منتجات قليلة للغاية. وهناك بلدان كثيرة نظمها أكثر ضحالة مما كانت عليه في مطلع الثمانينات.

وتساعد ندرة الائتمان في تفسير تباين الإنتاجية، خاصة بين الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم. فكثير من الشركات عالية الإنتاجية لا تستطيع التوسع بسبب عدم قدرتها على الاقتراض، وكثير من الشركات منخفضة الإنتاجية لا تستطيع إجراء التغييرات التكنولوجية والاستثمارات المطلوبة لزيادة إنتاجيتها لنفس السبب. ففي كولومبيا، أدت زيادة قدرها ١٤٪ في حجم الائتمان الذي تلقته الأعمال الصغيرة على مدار عشر سنوات إلى زيادة قدرها ٥٠٪ في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Eslava and others, 2010).

كما يضر الافتقار إلى الائتمان بالإنتاجية لأنه يضعف حوافز الالتزام بالقواعد التنظيمية الضريبية والعمالية – التي يتطلبها الحصول على الائتمان المصرفي عادة – ومن ثم تخفيض تكاليف العمل في الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن أن يساهم توافر المزيد من الائتمان بشكل كبير في توظيف العمالة تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، مثلما أصبح واضحا في البرازيل بين منتصف عام ٢٠٠٤ ونشوب الأزمة المالية العالمية بعد أربع سنوات (دراسة Catáo, Pagés and Rosales, 2009). وخلال تلك الفترة، ارتفع حجم الائتمان المقدم للشركات الرسمية من ١٥٪ إلى ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، وارتفعت نسبة العمال الذين يعملون بعقود رسمية من ٣٨٪ إلى ٤٥٪. ولم يكن ذلك مصادفة. فقد كانت القطاعات التي جعلتها احتياجاتها من الاستثمار والتدفقات النقدية أكثر اعتمادا على الائتمان هي التي شهدت أسرع المعدلات في انضمام القوى العاملة إلى القطاع الرسمي.

ويتعين أن يكون عرض الائتمان مستقرا حتى تكون تحسينات الإنتاجية قابلة للاستمرار. ويمكن أن يؤدي حدوث ضائقة مفاجئة في الائتمان إلى الإضرار بالإنتاجية في الأجل الطويل، وذلك بطريقتين. أولا، تأخير الاستثمار المطلوب في التكنولوجيا الجديدة؛ وثانيا، إجبار الشركات المنتجة ولكنها تواجه قيودا ائتمانية على الإغلاق. وتبين دراسة للشركات في كولومبيا أن إنتاجية الشركة الصغيرة يجب أن تبلغ ثلاثة أمثال ونصف إنتاجية الشركة الكبيرة لتكون لها نفس فرصة البقاء في حالة ندرة الائتمان، وهو ما يشير بقوة إلى أن ضوائق الائتمان تلحق ضررا بالغا بالشركات الأصغر حجما (دراسة Eslava and others, 2010). وإذا كانت أزمات الائتمان متكررة، فإن فرص بقاء الشركات الصغيرة ونموها تكون أقل.

وعلى الرغم من نجاة اقتصادات أمريكا اللاتينية من الزلزال المالي العالمي بصورة جيدة نسبيا، فإن تعزيز الاستقرار الائتماني ستتطلب جهدا. ولا يزال أمام تحسين الرقابة المالية والتنظيم الاحترازي شوط تقطعه في معظم البلدان لحماية

القطاع المالي من الصدمات في معظم البلدان، خاصة البلدان الأكثر اعتمادا على التمويل الخارجي والأكثر تعرضا للتقلبات المحتملة في أسعار السلع الأولية.

كما يتعين على معظم البلدان أن تدعم حقوق الملكية الخاصة بالدائنين، حتى تستطيع البنوك الإقراض بضمانات للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم. وربما كانت هذه هي الخطوة الأصعب، لكنها الأكثر أهمية حتى تقدم نظم الائتمان مساهمة أكبر في نمو الإنتاجية.

الضرائب والإنتاجية

إلى جانب الائتمان غير الكافي، تمثل الضرائب عاملا أساسيا في سوء تخصيص الموارد الذي يؤدي إلى إبطاء الإنتاجية والنمو. وحسب تقرير البنك الدولي المعنون «ممارسة أنشطة الأعمال»، تنفق الشركات في أمريكا اللاتينية ٣٢٠ ساعة في المتوسط سنويا في إعداد إقراراتها الضريبية، مقابل ١٧٧ ساعة في الاقتصادات المتقدمة. وتعد الشركات في كولومبيا محظوظة نسبيا، إذ تفرد لأداء هذه المهام وقتا أقل مما تقضيه نظيراتها في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الشركات في كولومبيا تمضي ٢٠٨ ساعات في المتوسط لإتمام شؤونها الضريبية. وفي البرازيل وبوليفيا وإكوادور وفنزويلا، تبدد الشركات ما بين ٦٠٠ و٢٦٠٠ ساعة عمل على المسائل الضريبية.

ونظرا لأن نظم الضرائب معقدة للغاية – ومساهمة الشركات الأصغر حجما في تحصيل الضرائب قليلة للغاية – يبدو من المعقول إنشاء نظم مبسطة لها. وتوجد مثل هذه النظم في ١٣ من ١٧ بلدا في أمريكا اللاتينية. وفي بلدين آخرين، تعفي مكاتب الضرائب الشركات الصغيرة من الضرائب.

لكن هذه النظم غيّرت الحوافز الطبيعية التي تمنح للشركات لبلوغ حدودها المثلى. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن النظم الضريبية المبسطة تبدو مفيدة للإنتاجية لأنها توفر على الشركات الصغيرة ساعات من العمل البيروقراطي المكلف، فإنها تحبط نمو الشركات الصغيرة فيما وراء عتبة المبيعات أو جدول الرواتب التي تنتهي عندها المنافع وتقتطع الضرائب الأعلى من ربحيتها. فإن تجاوزت شركة صغيرة في بيرو تلك العتبة، تقل أرباحها بمقدار النصف، وتنخفض أرباح الشركة الأرجنتينية بمقدار ٢٥٪. والشركات التي تتوافر لها آفاق تحقيق أرباح كبيرة هي وحدها التي تجد أن التوسع فيما وراء مستوى معين في أمريكا اللاتينية أمر يستحق العناء. ويساعد هذا في تفسير السبب في أن هناك مثل هذا العدد القليل للغاية من الشركات متوسطة الحجم في المنطقة وأن كثيرا من الشركات الصغيرة منخفضة الإنتاجية تستطيع البقاء، مستخدمة موارد كان يمكن توظيفها بشكل أكثر إنتاجية في الشركات الأكبر حجما.

وإضافة لذلك، فإنه نظرا لأن السلطات تركز جهودها في التحصيل على الشركات الكبيرة ولأن ضرائب الشركات المفروضة على الشركات الكبيرة مرتفعة (٢٠٪ في المتوسط مقابل ١٦٪ في الاقتصادات المتقدمة)، فإن شركات كثيرة تتوافر لديها إمكانيات النمو تعزف عن القيام بالاستثمارات التي قد تزيد إنتاجيتها، لأنها لن تجني عوائد كافية. وكلما كبر حجم الشركة، زاد تأثر قرارات الاستثمار بمثل هذه المخاوف الضريبية. وكلما زاد تركز الاستثمار في عدد قليل من الشركات الكبيرة، زاد إغراء النظام السياسي وإدارة الضرائب على فرض ضرائب باهظة على دخولها.

ويؤدي التهرب من اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى تفاقم الآثار الضارة لمدفوعات الضرائب غير المتساوية وإنفاذها. ذلك أن عاملا واحدا وحسب من كل ثلاثة عمال مسجل في الضمان الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. كما يدعم التهرب من ضرائب الضمان الاجتماعي الشركات التي تتقاعس عن الدفع– والتي تكون في الغالب أصغر حجما وأقل إنتاجية من تلك التي تسدد اشتراكات رب العمل– وتقلل حافز الشركات المنتجة الصغيرة على النمو خشية اكتشاف السلطات لها. ومثلما هو الحال في نظم الضرائب، قد تزداد مشكلات الإنتاجية سوءا إما بتشجيع النظم الخاصة للضمان الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة أو بدعم اشتراكات من يعملون في القطاع غير الرسمي. والواقع أن توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية له ما يبرّره، وتُعد السياسة الاجتماعية القوية ضرورية في منطقة مبتلاة بعدم المساواة. لكن هذه العلاجات حسنة النية والتي لا تُفهم فهما كافيا تدفع الناس للعمل في القطاع غير الرسمي وتضر بالإنتاجية الكلية.

إن تبسيط الأحكام الضريبية التي تنطبق على الشركات وتوحيدها وإنفاذها وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي بطريقة لا تشجع السلوك الذي يفتقر إلى الكفاءة يمكن أن يسهم كثيرا في زيادة الإنتاجية. ونظم الضرائب والاشتراكات الاجتماعية التي تتباين حسب القطاعات، أو حجم الشركة، أو لأسباب أخرى، تشوه تخصيص الموارد، وتحرف الموارد الإدارية النادرة عن وجهتها الصحيحة، وتمثل عبئا إضافيا على الإدارة العامة.

لا بديل للإنتاجية

جاء دخل الفرد في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي متراجعا عن الدخل في أنحاء العالم ليس لأن مواطني هذه المنطقة يعملون أو يستثمرون على نحو أقل، ولكن لأن نمو الإنتاجية بالمقاييس النسبية قد تهاوى. وتعد تكلفة استخراج بعض السلع الأساسية والمنتجات الأولية منخفضة مقارنة بالأسعار الدولية لتلك المنتجات، مما يمكن أن يرفع مستوى المعيشة. بيد أن الأعوام الخمسين المنصرمة قد أظهرت أن هذه الإستراتيجية ليست كافية. وليس هناك بديل عن الإنتاج بكفاءة أكبر، والابتكار والتجديد والتكيف والتغيير والتجريب وإعادة التخصيص واستخدام العمل ورأس المال والأرض بكفاءة أكبر. بعبارة أخرى، لا بد أن تنمو الإنتاجية. ■

إدواردو لورا هو رئيس اقتصاديين وكارمن باجيس رئيس وحدة أسواق العمل في بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

المراجع:

Catão, Luis, Carmen Pagés, and M. Fernanda Rosales, 2009, "Financial Dependence, Formal Credit and Informal Jobs: New Evidence from Brazilian Household Data," IDB Working Paper (Washington: Inter-American Development Bank).

Daude, Christian, and Eduardo Fernández-Arias, 2010, "On the Role of Productivity and Factor Accumulation in Economic Development in Latin America and the Caribbean," IDB Working Paper 131 (Washington: Inter-American Development Bank).

Eslava, Marcela. Arturo Galindo, Marc Hofstetter, and Alejandro Izquierdo, 2009, "Scarring Recessions and Credit Constraints: Evidence from Colombian Firm Dynamics" (Bogotá: Universidad de los Andes).

Hsieh, Chang-Tai, and Peter Klenow, 2009, "Misallocation and Manufacturing TFP in China and India," The Quarterly Journal of Economics, *Vol. 124, No. 4, pp. 1403–448.*

Pagés, Carmen, ed., 2010, The Age of Productivity: Transforming Economies from the Bottom Up *(New York: Palgrave MacMillan).*

Timmer, Marcel P., and Gaaitzen J. de Vries, 2007, "A Cross-Country Database for Sectoral Employment and Productivity in Asia and Latin America, 1950–2005," Groningen Growth and Development Research Memorandum *GD-98 (Groningen, The Netherlands: University of Groningen).*